

أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية

" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية "

إيهاب حمزة المسماري^{1*} وناجي علي الكاديكي²

1 قسم المحاسبة-كلية الاقتصاد جامعة بنغازي-ليبيا.

2 قسم المحاسبة-كلية الإدارة- جامعة النجم الساطع-ليبيا.

تاريخ الاستلام: 23 / 03 / 2022 تاريخ القبول: 18 / 06 / 2022

الملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS: International Financial Reporting Standard) على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية، ولتحقيق هدف الدراسة أُجريت دراسة ميدانية بالبيئة الليبية، وذلك باستطلاع عينة من مجتمع الدراسة المتكون من المحاسبين، والمراجعين، ومديري الحسابات في المصارف التجارية الليبية، ومفتشي الرقابة الميدانية بمصرف ليبيا المركزي، ومراقبي الرقابة المكتبية بمصرف ليبيا المركزي، وقد اعتمدت على قائمة الاستبيان وسيلة لجمع البيانات، هذا وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن تطبيق معايير IFRS يساعد على تعزيز التوقعات الحالية وإحداث تغيير فيها مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة، كما أن المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لهذه المعايير تعبر بعدالة عن العمليات والأحداث الاقتصادية التي قامت بها المصارف، وبذلك يعزز تطبيقها على إجراء المقارنات للتقارير المالية من أجل تقويم الأداء المالي للمصارف وشمولها على جميع المعلومات المحاسبية وسهولة مراقبتها بهدف سلامة القطاع المالي: وبذلك يوجد أثر إيجابي لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية، وبناءً على النتائج التي وتوصلت إليها يوصي الباحثان بضرورة إجراء الدراسات والأبحاث حول معوقات وإمكانية تطبيق هذه المعايير.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المصارف، خصائص المعلومات المحاسبية.

Abstract

The study aims to measure the impact of International Financial Reporting (IFRS) implementation on enhancing accounting information characteristics.

In order to achieve the objective of the research, a field study on the Libyan environment was conducted by surveying a sample of the study population. This population consisted of accountants, auditors, account managers in Libyan commercial banks, field supervision inspectors at the Central Bank of Libya and office supervision auditors at the Central Bank of Libya. A questionnaire list was used as a means of collecting data. Several results were reached and the most significant of these results are: Applying IFRS standards helps reinforce and effect change in current expectations which helps make sound decisions.

additionally, the accounting information prepared in accordance with these standards fairly reflects the economic processes and events carried out by banks, and their application enhances financial reporting comparisons to evaluate the financial performance of banks, their inclusion of all accounting information and the ease of monitoring them for the soundness of the financial sector. Thus, the application of IFRS has a positive impact on enhancing the characteristics of accounting information, and based on this study's findings, the researchers recommend that studies and research be undertaken on the constraints and applicability of IFRS.

Keywords: IFRS, banks, accounting information characteristics.

1. المقدمة:

فقد أخذت المنظمات المحاسبية أعلى عائقها إصدار القواعد والإجراءات القادرة على إعداد تقارير مالية بدرجة عالية من الجودة والدقة، تهدف إلى توفير معلومات محاسبية ملائمة للمستخدمين، وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية²، ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية³ ما بين عام 1973 إلى 2003، وبعد ذلك استُبدلَ مسمى لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية⁴، حيث أخذ على عاتقها تعديل جميع معايير المحاسبة الدولية وتطويرها، التي عرفت بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية⁵، تمثل معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مجموعة القواعد والأسس التي يتوجب على المنشآت اتباعها في القياس والإفصاح لعناصر التقارير المالية، وعرفت على أنها "مجموعة من القواعد المحاسبية وتفسيراتها صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومعايير المحاسبة المالية، التي صدرت من لجنة معايير المحاسبة المالية، والتفسيرات التي تصدر عن

في عالم شديد التغير والتطور في المظاهر الاقتصادية والمالية شهدت منظمات الأعمال العديد من المتغيرات وألفت هذه المتغيرات بظلالها على المحاسبة، وذلك نتيجة التطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية والمحاسبية من تزايد حجم منظمات الأعمال واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد وظهور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول وحرية التعاملات التجارية والمالية، وفي ظل عولمة الأسواق المالية وتطور الاتصالات، فقد أدى كل ذلك إلى تزايد أهمية التقارير المالية ونشرها على شبكة المعلومات الدولية وذلك لدعم كفاءة هذه الأسواق، وتزايد معها فكرة تبني معايير محاسبية مشتركة أو موحدة لإعداد تلك التقارير، وقد أصبح التوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مرحلة من مراحل التنمية واتجاهاً ضرورياً لتعزيز الاقتصاد العالمي والحفاظ عليه والاندماج فيه (زكري وأمر، 2018).

¹ International Federation of Accountants (IFAC)

² International Accounting Standards Committee (IASC)

³ International Accounting Standards (IAS)

⁴ International Accounting Standards Board (IASB)

⁵ International Financial Reporting Standards (IFRS)

* للمراسلات إلى: إيهاب حمزة المسماري

البريد الإلكتروني:

Eihab.elmesmari@uob.edu.ly

القيمة العادلة في تحسين شفافية القوائم المالية بغرض ترشيدها قرارات المستثمرين، ولتحقيق هدف الدراسة فقد استُخدمت الدراسة الميدانية واختيرت عينة من المنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، و استُخدمت قائمة الاستبيان أداة لتجميع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: إيجاد أثر للمعلومات الخاصة بالقيمة العادلة، وبخاصة الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المتاحة للبيع، على المعلومات المؤثرة في قرارات المستثمرين، وقد أوصى الباحث بالعديد من التوصيات منها: وضع برنامج مراجعة يختص بمراجعة البنود التي تقاس بالقيمة العادلة.

• دراسة (Saaydah (2012) وقد هدفت إلى بيان أثر الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية كأحد مقاييس جودة التقارير المالية في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت على تحليل البيانات المالية لعينة من المصارف التجارية وعينة من الشركات الصناعية، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى³، ودراسة كل سنة على مدى خلال الفترة من 1996 حتى 2009، الذي يفسر القيمة السوقية لمفردات العينة باستخدام المعلومات المحاسبية المعدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والقيمة الدفترية، والأرباح، والتدفقات النقدية التشغيلية، والتراكمات الاختيارية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن التطبيق المحدود للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الأردن أدى إلى عدم وجود مجموعة متناسقة من المتغيرات المحاسبية القادرة على تفسير القيمة السوقية لمفردات العينة محل الدراسة، وخلصت إلى أنه خلال فترة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فإن التدفقات النقدية التشغيلية والتراكمات الاختيارية تصبح أدوات تنبؤ أفضل بالقيمة السوقية للمصارف، في حين أن القيمة الدفترية والأرباح تكون أدوات تنبؤ أفضل بالقيمة السوقية للشركات الصناعية.

• دراسة فريد (2013) هدفت الدراسة إلى بيان أثر التزام الشركات المساهمة بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وما يقابلها من معايير مصرفية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتضمنة بالتقارير المالية بهدف تحسين جودة التقارير المالية، وقد اعتمدت في دراستها على دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري عن الفترة من عام 2005 وحتى العام 2013، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة يزيد من درجة الملائمة والموثوقية، والقابلية للفهم، والمقارنة، للمعلومات المتضمنة في تقاريرها المالية، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة يواجه العديد من المعوقات، منها عدم توافر أسواق نشطة ملائمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في مصر.

• دراسة عبدالرحمن (2013) هدفت إلى توضيح أهمية القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية التي أعدت في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، للشركات التي تتعامل في سوق الأوراق المالية وانعكاس ذلك في السوق المصري، واعتمدت الدراسة على بيانات السوق الشهرية من عام 2005 حتى 2010، وأوضحت النتائج التي توصل إليها أن الأرباح المتحققة في بداية الفترة ترتبط بعلاقة موجبة ومعنوية بالعائدات التراكمية، وأن مكاسب السهم الواحد والقيمة الدفترية للسهم ترتبط بصفة إيجابية ومعنوية بسعر ذلك السهم، كما أظهرت الدراسة أيضاً أن القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية قد تغيرت منذ بداية العمل في السوق المصرية الناشئة في العام 2005، وهي "فترة الدراسة" وقد أكدت النتائج بخصوص القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية التي تتطلب استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

لجنة تفسيرات المعايير الدولية¹، وهناك (41) معياراً محاسبياً دولياً وقد أُجري تعديل على بعضهم وإلغاء واستبدال بعضهم الآخر لتصبح (24) معياراً سارياً بداية 2019، وتبعتها لجنة تفسيرات المعايير المحاسبية حيث أصدرت إلى نهاية عام 2000 (34) تفسيراً، وقد أُلغِيَ بعضهم ودمج بعضهم الآخر ليصبح عددها (4) من التفسيرات سارية بداية 2019؛ كما يوجد (17) معيار تقرير مالي دولي أُصدِرَ ابتداءً من العام 2001 وكان آخرها معيار التقرير المالي رقم (17)، تبعتها لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، التي أصدرت (23) تفسيراً في بداية عام 2019 (تخسوني، وعقاري، 2017، ص302) (القضاة، 2017، ص 161) (الجعرات، 2014، ص6) (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2019).

وقد لاقت المعايير الدولية قبولاً واسعاً على المستوى الدولي، وساد الاعتقاد بأن تطبيقها يؤدي إلى توفير معلومات ذات جودة عالية، وقد تجسد هذا التوجه في وضع إطار مفاهيمي للمعايير المحاسبية يحدد الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات الواردة في التقارير المالية المتمثلة في الملائمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة والتحقق، بالإضافة إلى قابلية الفهم والتوقيت المناسب، وعرفت هذه الخصائص على أنها "صفات تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، التي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية" (سام وأحمد، 2013، ص 92).

2. الدراسات السابقة:

• دراسة (Iatridis (2010 حيث هدفت إلى بيان أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية، وبيان أثر التحول من المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في المملكة المتحدة إلى التقارير المالية الدولية، واعتمدت الدراسة على القيمة الملائمة، وعدم تماثل المعلومات المحاسبية مقياساً لجودة التقارير المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة خُيِّلَ محتوى لعينة الدراسة المتكونة من الشركات المساهمة المدرجة بسوق الأوراق المالية بإنجلترا وفقاً لمعايير المحاسبة المحلية لإنجلترا، وبعد تطبيق معايير إعداد التقارير المالية، في الفترة من سنة 2000 حتى سنة 2007، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن الالتزام بتطبيق معايير إعداد التقارير المالية يؤدي إلى تحسين القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، والحد من عدم تماثل المعلومات نتيجة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، وبالتالي فإن تطبيق معايير إعداد التقارير المالية تؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية.

• دراسة (Jara et al. (2011 حيث هدفت إلى مدى اختلاف جودة التقارير المالية إذا أعدت وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير المحلية²، وبشكل كمي فقد خُذت الفروق في مستوى جودة التقارير المالية في ظل إعدادها وفقاً لكل نوع من أنواع المعايير المشار إليهما، واعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية مقياساً بديلة لجودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية من خلال تحليل محتوى التقارير المالية لعينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الإسبانية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: اختلاف نتائج النسب المالية ودلالة تلك النسب باختلاف معايير التقارير المالية المستخدمة، وبالتالي فإن جودة المعلومات المحاسبية تختلف باختلاف نوعية المعايير المطبقة، أي تحسن المؤشرات المالية والاقتصادية بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مقارنة بتطبيق معايير المحاسبة الإسبانية المحلية، وتؤكد الدراسة وجود مجموعة من الاعتبارات يجب أخذها في الحسبان حتى يمكن استخدام النسب المالية مقياساً لمدى جودة التقارير المالية.

• دراسة قاسم (2012) تمثل هدف الدراسة في تقويم استخدام مدخل

¹ Standing Interpretations Committee (SIC)

² SP. GAAP

³ ordinary least squares (OLS)

- دراسة **Dimitropoulos et al. (2013)** هدفت إلى بيان أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة اليونانية، وقد اعتمدت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة أثينا وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2001 حتى 2008، وبنيت هذه الدراسة فروضاً تشير إلى أن الشركات التي تُعد تقاريرها المالية استناداً إلى المعايير الدولية تكون معلوماتها ذات جودة محاسبية أعلى مقارنة بغيرها من الشركات التي تُعد تقاريرها المالية استناداً إلى المعايير المحاسبية اليونانية¹، وأن هذه الجودة تكون مرتفعة في فترات ما بعد تطبيق هذه المعايير وذلك بالنسبة للشركات التي تُعزّز بمراجعة ذات جودة عالية، وتوصلت الدراسة إلى أدلة تفيد بأن تطبيق معايير التقارير الدولية إعداد التقارير المالية أسهم في التخفيض من ممارسات إدارة الأرباح، واستناداً لتطبيقها يُعترف بالخسائر في الوقت المناسب لها بشكل أكبر مع زيادة القيمة الملائمة للأرقام المحاسبية وذلك مقارنة بمعايير المحاسبة المحلية.
- دراسة **Palea (2013)** حيث هدفت إلى مناقشة تأثير تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية، على جودة إعداد التقارير المالية، واعتمدت الدراسة على استخدام منظور القيمة العادلة من قبل المستثمرين بالأسواق المالية، مع التركيز على الخبرات الأوروبية وأن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية في أوروبا يعد مثلاً على التوحيد المحاسبي بين دول ذات أطر عمل مؤسسية وقواعد مختلفة للتطبيق، حيث يتيح ذلك دراسة إلى أي درجة يمكن أن تؤثر المعايير الدولية في حد ذاتها على جودة التقارير المالية، وتؤدي إلى التقارب في إعداد التقارير المالية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تبني المعايير الدولية يحسن من جودة التقارير المالية، وبالتالي زيادة فائدة المستثمرين، ووجود درجات عالية من الشفافية في التقارير المالية التي تؤدي إلى ملائمة المعلومات المحاسبية.
- دراسة **زيقات (2014)** وهدفت إلى التركيز على أثر الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المالية، ومدى ارتباطها بالإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية، ومعرفة درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة في الجزائر حول "الالتزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤدي إلى إنتاج تقارير ذات جودة عالية" وأجريت دراسة ميدانية على عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وقد جُمعت البيانات عن طريق استبيان، وتوصلت الدراسة إلى أن التزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤدي إلى المزيد من الشفافية والإفصاح وبالتالي تقارير مالية ذات جودة عالية.
- دراسة **السيد (2015)** هدفت إلى إجراء تحليل لطبيعة العلاقة بين مستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبين محتوى التقارير القطاعية التشغيلية طبقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (8) الخاص بالقطاعات التشغيلية²، وركزت على تعظيم الفائدة من إعداد تلك التقارير عن طريق رفع مستوى الخصائص النوعية لمحتوياتها، وأوضحت نتائجها أن العمل بمعيار التقارير القطاعية التشغيلية في الشركات المصرية المقيدة في سوق رأس المال المصري مازال محدوداً وضعيفاً، وأوصت الدراسة بالالتزام بالشركات المصرية خاصة المسجلة بسوق الأوراق المالية بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (8) الخاص بالقطاعات التشغيلية، لما يمكن أن يحققه من قيمة مضافة للإفصاح، وإجراء تقويم دوري لمدى توافر الخصائص النوعية الواردة في الإطار المفاهيمي المشترك لإعداد التقارير المالية.
- دراسة **Hillier. Et Al. (2016)** هدفت إلى بيان أثر الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة التقارير المالية بعدد من الدول الأفريقية، وقد اعتمدت على القيمة الملائمة مقياساً لجودة التقارير المالية، ولتحقيق الهدف اعتمدت الدراسة على عينة من الشركات المسجلة بأسواق الأوراق المالية لعدة دول أفريقية وهي (المغرب، مصر، جنوب أفريقيا، كينيا، بنسوانا) وذلك خلال الفترة من عام 2002 حتى عام 2009، وقد توصلت إلى أن القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية قد تحسنت بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- دراسة **يوسف (2016)** هدفت إلى معرفة تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على كفاءة أسواق المال من حيث حجم التداول، والنسب المالية والمؤشرات المالية، وقد جُمعت بيانات الدراسة من سوق الأوراق المالية المصري للفترة من عام 1996 حتى عام 2005، وللفترة من عام 2006 حتى عام 2015، أي قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتضمنت العينة جميع الشركات المدرجة في سوق المال المصري، واعتمدت الدراسة على إجراء مقارنة بين مجتمعين قبل وبعد تطبيق المعايير، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية له تأثير إيجابي على كفاءة سوق المال المصري من حيث حجم التداول، كما أوضحت النتائج زيادة الطلب على الأسهم بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وحيث إن كمية الأسهم المتداولة في السوق كبيرة فإن المعلومات المستقاة من بيانات حجم التداول تكون لها قيمة، كما أن التطبيق له تأثير على المؤشرات المالية، والقيمة السوقية، والقيمة الدفترية وصافي الربح بعد الضريبة والأرباح الموزعة وعائد الأسهم المكتتب فيها.
- دراسة **زكري، وأمعرف (2018)** حيث هدفت إلى قياس أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في الشركات النفطية الليبية، وقد اعتمدت على عينة مكونة من المحاسبين والمديرين الماليين والمراجعين الداخليين للشركات النفطية الليبية عن طريق قائمة استبيان، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تساعد على تعزيز التوقعات الحالية وإحداث تغيير فيها مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة، كما أن المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لهذه المعايير تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الاقتصادية، التي قامت بها الشركة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تعمل في ظل الاقتصاد الموجه.
- دراسة **(الفرجاتي وفرج، 2018)** حيث هدفت بشكل أساسي إلى التحقق من العوامل التي دفعت ليبيا إلى تبني معايير المحاسبة الدولية في التنظيم المحاسبي للشركات والمصارف، ولتقويم وجهات نظر المستجوبين حول الفوائد التي يمكن أن تحققها الهيئات والمؤسسات الليبية بعد تبني تلك المعايير، ولتحقيق هدف الدراسة استُخدم أسلوب المقابلات الشخصية أسلوباً رئيساً في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم العوامل التي كان لها الأثر في دفع السلطات الليبية نحو تبني معايير المحاسبة الدولية هي: دخول الشركات الأجنبية، والتشريعات المعمول بها من قبل المؤسسات المالية العالمية، ودخول شركات المحاسبة والمراجعة الدولية، والاتجاه نحو التحسين في جودة التقارير المالية للشركات والمصارف الليبية، وتطور مستوى التعليم المحاسبي.

ومن خلال العرض المركز للدراسات السابقة يتضح لنا أنها تناولت العديد من النقاط التي لها علاقة وثيقة بخصائص المعلومات المحاسبية وأيضاً لمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي:

بيان أثر التحول من المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إنجلترا، وإسبانيا، واليونان ودول أفريقيا مصر والمغرب وجنوب أفريقيا وكينيا وبنسوانا، وليبيا، وتحديد مدى

¹ Greece GAAP

² IFRS(8)

ومن خلال ما تقدم وما عُرض بالدراسات السابقة تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

هل يؤثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية؟

وللإجابة على السؤال الرئيس يمكن اشتقاق الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يؤثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز ملائمة المعلومات المحاسبية؟
- هل يؤثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية؟
- هل يؤثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز القابلية للمقارنة والتحقق؟
- هل يؤثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز القابلية للفهم والتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية؟
- هل يوجد اختلاف بين إجابات فئات المستجوبين فيما يخص أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية؟

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية.

وتهدف أيضاً إلى بيان الاختلاف بين إجابات فئات المستجوبين فيما يخص أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية.

5. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية وحداثة موضوع الاتجاه إلى تبني معايير المحاسبة الدولية وأن ليبيا شهدت في الآونة الأخيرة تغييراً في سياستها الاقتصادية بالتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فخلال التسعينيات شجعت الاستثمار الأجنبي في ليبيا بالمشاركة مع الاستثمار المحلي، ولهذا الغرض عدلت نقاط مهمة بقانون الضرائب ومنها الإقرار الضريبي الذي قسم الدخل، والإعفاءات الضريبية، وتأسيس سوق الأوراق المالية، وبشكل خاص فإن المصارف دائماً على ارتباط بمصارف العالم عن طريق المصرف المراسل، وفي المستقبل القريب لن يقبل المصرف المراسل التعامل مع المصارف المحلية مالم تُعدّ قوائمها بناءً على المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية.

6. فرضيات الدراسة:

اتساقاً مع تساؤلات الدراسة، صيغت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

- " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية".

الفرضيات الفرعية:

- "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز ملائمة المعلومات المحاسبية".
- "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية".
- "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز القابلية للمقارنة والتحقق للمعلومات المحاسبية".

اختلاف جودة التقارير المالية في حالة التطبيق لهذه المعايير من خلال القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وتوضيح أهمية القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية، ومدى ارتباط المعايير بالإفصاح وجودة التقارير المالية، وقياس القيمة العادلة وتأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية، ودوافع اعتماد معايير المحاسبة الدولية في ليبيا.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها انطلقت مما توصلت إليه دراسة (زكري، وأمعرف 2018) وركزت على قياس أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للمصارف التجارية، وقد أُجريت الدراسة على ثلاث فئات مرتبطة بالقطاع المصرفي وهي معدو التقارير المالية في المصارف (المحاسبين)، وقطاع الرقابة على المصارف بمصرف ليبيا المركزي كونه معنياً بالحفاظ على السلامة المالية للقطاع المصرفي ويعتمد في ذلك على مخرجات المصارف من تقارير مالية، والمراجعين الخارجيين كونهم سيقومون بإضفاء الثقة على هذه التقارير.

3. مشكلة الدراسة:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم الدعائم الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدول، وذلك لأهمية الدور الذي يلعبه في تجميع المدخرات ودفعها خلال قنوات الاستثمار المختلفة عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية التي يقدمها للاقتصاد ككل، مما يسهم في خلق الجو المناسب للتنمية الاقتصادية وإنشاء مشروعات جديدة وتطويرها (بوفرنه، أدهم، و المسماري، 2017).

كما تعتبر المصارف من أكثر المؤسسات حساسية وتأثيراً بالظروف البيئية والاقتصادية السياسية، مما ينعكس على فعاليتها أدائها، فالنشاط المصرفي من الأنشطة المهمة في الاقتصاد وذلك لأهميته في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها، وتقديمه الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها (شاهين، 2005).

وقد أدت التطورات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة إلى ضرورة وضع معايير محاسبة دولية من أجل تنظيم العمل المحاسبي، وكذلك إصدار التقارير المالية بشفافية، مع تنظيم عمليات الإفصاح المالي، وقد حظيت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالقبول الدولي، لما تنسجم به من خصائص مثل: (القابلية للفهم، والملائمة لاتخاذ القرار، والدقة، والتمثيل الصادق للمعلومات المالية)، والنظر إلى الأحداث وفقاً لجوهرها وليس شكلها القانوني فقط، والأخذ بمفهوم الحيطة والحذر للكثير من الظروف، والقابلية للمقارنة وتقديم المعلومات في الوقت المناسب لمتخذ القرار (زكري، وأمعرف 2018).

وتماشياً مع اتجاه ليبيا إلى الانفتاح الاقتصادي العالمي وسعيها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي دفع المشرع الليبي إلى الحث على تبني معايير المحاسبة الدولية سواء، وذلك من جملة من القوانين¹، وذلك من أجل الحصول على تقارير مالية تتصف بالشفافية والإفصاح الكامل وتكون قابلة لمقارنة على المستوى العالمي (الفرجاني وفرج، 2018).

وحيث إن مصرف ليبيا المركزي يسعى حثيثاً للوصول إلى أن تكون التقارير المالية للمصارف تمثل المراكز المالية للمصارف بشفافية، من خلال دورة الرقابي والإشراف على المصارف، وقد نظم المصرف ورشة عمل حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الخاص بقياس الأدوات المالية (مصرف ليبيا المركزي، 2019).

¹ قرار مجلس الوزراء (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) رقم 134 لسنة 2006 بشأن إنشاء سوق الأوراق المالية، رقم 436 لسنة 2008 بشأن إصدار النظام الأساسي للسوق، والقانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف، والقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل، والقانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن إعادة تنظيم سوق الأوراق المالية الليبي، والقانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن الإيجار التمويلي، والقانون التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010.

وتحدث فرقاً في تلك القرارات بمساعدتهم في تقويم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقويم السابقة.

وتعتبر المعلومات المالية ملائمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية، أو القيمة التأكيدية، أو كليهما، ويكون للمعلومات المالية دور تنبؤي إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، أما القيمة التأكيدية فتتوافر في المعلومات المالية إذا كانت توفر تغذية عكسية حول التقويمات السابقة (سواء بتأكيدها أو تغييرها).

من المعلوم أن هناك تداخل بين الدورين: التنبؤي والتأكيدي، فمثلاً المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدم المعلومات المالية من تأكيد التوقعات السابقة أو تفويتها، وكذلك التنبؤ بالمستقبل، فمثلاً معلومات حول الإيرادات للفترة الحالية يمكن استخدامها للتنبؤ بالإيرادات للفترة القادمة، كما أنه يمكن مقارنتها بالإيرادات المقدرتها يفيد مستخدمي المعلومات من تصحيح أو تحسين طريقة وآلية التنبؤ التي استُخدمت في الفترات السابقة، ويهتم مستخدمو المعلومات المحاسبية بالتنبؤ للكثير من البنود منها على سبيل المثال التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي، وقدرة المنشأة على دفع توزيعات الأرباح، وتوقعات حول أسعار الأسهم وغيرها.

وترتبط ملائمة المعلومات بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملائمة بناءً على طبيعة المعلومات، مثل الإفصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد له تأثير على تقويم المخاطر والفرص المتوقعة بغض النظر عن أهميته النسبية، وفي حالات أخرى فإن طبيعة البند وأهميته النسبية تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة.

وتعتبر المعلومات مادية (ذات أهمية نسبية) إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية، ولم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار أو نسبة محددة للأهمية النسبية حيث يعود ذلك لحجم المنشأة وطبيعة عملياتها وغيرها من العوامل.

ب- التمثيل الصادق:

حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها، أي يجب أن تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها، وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة، ومحايدة، وخالية من الأخطاء، ولا يتوقع أن تتحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود أن تتحقق لأقصى قدر ممكن.

ويقضي التمثيل الصادق أن تعبر المعلومات المالية عن جميع المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يُعبر عنها بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.

تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا تُعَدُّ وتُعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز، على سبيل المثال يجب عدم إخفاء معلومات محاسبية عن إدارة الضرائب لخدمة مصالح أصحاب المنشأة وتحيزاً لهم، وعدم استخدام معالجة محاسبية تضمن الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين تقويم الأداء.

أما خاصية الخلو من المخاطر فيقصد بها ألا يكون هنالك أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية، ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها.

• "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز القابلية للفهم والتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية".

• "يوجد فروق جوهرية بين إجابات فئات المستجوبين فيما يخص أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية".

7. الإطار النظري:

تمثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مجموعة متكاملة من المعايير المحاسبية عالية الجودة، وقابلة للفهم والتطبيق وتلبي المطالب لوجود شفافية وقابلية للمقارنة في أسواق رأس المال العالمية، وأن وضع معايير دولية للمحاسبة يمثل أداة مفيدة لدعم بيئة تنظيمية دولية مستقرة وأكثر أمناً، لذلك فإن غياب المعايير الدولية سوف يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة، وإعداد تقارير مالية كيفية حسب الرغبة، واختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للشركة الواحدة والشركات المختلفة وصعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المسنفين (العرو، 2012).

1.7 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

وقد عرفت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بأنها "مجموعة من المعايير المحاسبية وتفسيراتها الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية¹ تهدف إلى تحقيق الاتساق بين الدول المطبقة لها في مجال إعداد التقارير المالية، التي تتضمن معلومات مالية قابلة للمقارنة ويمكن الاستناد إليها في عملية اتخاذ القرارات" (جمعة، 2015، ص 34).

2.7 خصائص المعلومات المحاسبية:

تمثل خصائص المعلومات المحاسبية أحد المقومات الأساسية للإطار المفاهيمي المحاسبة المالية، والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وهي بمثابة الصفات أو المعايير الفنية التي تمثل حلقة الوصل التي تربط بين الهدف الرئيس لإعداد التقارير المالية من ناحية، ومفاهيم القياس والاعتراف من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية وتجعلها أكثر فائدة وذات جدوى لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل المستخدمين، ومن ثم ترشيد قراراتهم الاستثمارية (جودة، 2015)، وعرفت خصائص المعلومات المحاسبية بأنها: "المعلومات التي تكون مفيدة، حيث تكون ذات ارتباط أو علاقة بين مستخدمي المعلومات المحاسبية وبين القرارات التي يتخذونها، وهذا الربط يقصد به نوعية المعلومات التي تسمح بصورة معقولة لمستخدميها، أو الصفات التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تتمكن من تحقيق أهداف مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ مختلف القرارات" (محمود و دباش، 2016).

يقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى هي الخصائص النوعية الأساسية وتتكون من الملاءمة والتمثيل الصادق، والمجموعة الثانية هي الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية وتشمل القابلية والمقارنة، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم، وفيما يلي بيان تلك الخصائص (أبو نصار و حميدات، 2013):

1.2.7 الخصائص النوعية الأساسية:

وتشتمل على الخاصيتين التاليين:

أ- الملائمة:

• حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين

¹ IASB: International Accounting Standard Board

معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلاً يُتنبأ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية، ولكن مع مرور الوقت، وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر، تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.

د- القابلية للفهم:

تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن تُصنّف وتُعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن لدى مستخدم المعلومات المحاسبية مستوى معقولاً من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للمنشأة، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.

8. الدراسة الميدانية والمنهجية:

تم في هذا الجزء من الدراسة تناول الجانب العملي حيث أتبع المنهج الوصفي الاستدلالي نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، واعتمد على أسلوب الدراسة الميدانية من خلال إعداد استمارة استبيان، وتطبيق الأساليب الإحصائية اللازمة.

1.8 مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية، حيث كانت هي المعنية بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعددها 18 مصرفاً تجارياً وفق الجدول التالي، ولكن لخصوصية المصارف التجارية كونها تعمل بأموال المودعين وأن حجم الخصوم الإيداعية في القطاع المصرفي الليبي تصل إلى قرابة ثلاثة وتسعين مليار دينار وذلك وفق نشرات مصرف ليبيا المركزي، فإنها تخضع دائماً للأشراف المباشر من مصرف ليبيا المركزي وذلك من خلال جناح الرقابة المصرفية من أجل الحفاظ على السلامة المالية لكون قطاع المصارف يمثل الجانب الأكبر للاقتصاد الوطني الليبي، لذلك صُنِّح جناح الرقابة المصرفية لمجتمع الدراسة ويتكون من مجموعة إدارات موزعة على مستوى الإدارات العامة للمصرف المركزي بطرابلس وبنغازي، وأيضاً أضيف المراجعون الخارجيون لمجتمع الدراسة كونهم هم من يقوم بمراجعة القوائم المالية للمصارف وأنهم معنيون بإضفاء الثقة عليها:

جدول رقم (1) يبين عدد المصارف التجارية الليبية العاملة وإداراتها الرئيسية

ر م	المصرف	المركز الرئيسي	ر م	المصرف	المركز الرئيسي
1	الجمهورية	طرابلس	10	الخليج الاول	طرابلس
2	التجاري الوطني	البيضاء	11	المتحد	طرابلس
3	الوحدة	بنغازي	12	التجاري العربي	طرابلس
4	الصحاري	طرابلس	13	التجارة والتنمية	بنغازي
5	شمال أفريقيا	طرابلس	14	المتوسط	بنغازي
6	الواحة	طرابلس	15	الإجماع العربي	بنغازي
7	الأمان	طرابلس	16	الليبي الخارجي	طرابلس
8	الوفاء	طرابلس	17	النوران	طرابلس
9	السرايا	طرابلس	18	المصرف الإسلامي الليبي	طرابلس

إن خاصية التمثيل الصادق بذاتها، ليس بالضرورة أن تنتج معلومات ملائمة، إذ إن الحصول على معلومات مفيدة يجب أن تتصف به تلك المعلومات بالملائمة والتمثيل الصادق معاً.

2.2.7 الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات:

أ- القابلية للمقارنة:

يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، يستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرار الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة إلى أخرى، وإجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة.

وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات.

كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى، وتصنيف البنود ولا يسمح للمنشأة بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملائمة والموثوقية أو كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي.

ب- القابلية للتحقق:

وتعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس، أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين عند استخدام نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضاً.

قد تكون قابلية التحقق مباشرة أو غير مباشرة، قابلية التحقق المباشر تعني التحقق من القيمة أو من بند معين بالملاحظة المباشرة، أما قابلية التحقق غير المباشرة فإنها تعني التثبيت والتأكد من مدخلات نماذج القياس المحاسبي، وإعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الأساليب والمنهجية في الاحتساب.

ج- التوقيت المناسب:

تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوافرة لاتخاذ القرارات في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو

5% والعكس يعتبر صحيح.

- تحليل التباين الأحادي (One-Way-ANOVA) لقياس فروق إجابات المستجوبين التي تعزى إلى فئات الدراسة الثلاثة.

3.8 اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار فرضيات الدراسة الفرعية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز ملائمة المعلومات المحاسبية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز القابلية للمقارنة والتحقق للمعلومات المحاسبية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز القابلية للفهم والتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز القابلية للفهم والتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.

جدول رقم (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) لإبعاد خصائص المعلومات المحاسبية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	t (Sig.)	الوزن النسبي	المستوى	الترتيب	نتيجة الاختبار
ملائمة المعلومات المحاسبية	4.147	0.519	17.796	**0.000	82.94%	مرتفع	1	دال إحصائياً
التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية	4.061	0.446	19.172	**0.000	81.22%	مرتفع	2	دال إحصائياً
القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية	3.943	0.701	10.851	**0.000	78.86%	مرتفع	3	دال إحصائياً
القابلية للفهم والتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية	3.680	0.356	15.369	**0.000	73.60%	مرتفع	4	دال إحصائياً
خصائص المعلومات المحاسبية	3.976	0.426	26.654	**0.000	77.52%	مرتفع	-	دال إحصائياً

** دال إحصائياً عند مستوى معنوية 1%

معباري (0.446)، ثم جاء بعد القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية بلغ (3.943) بانحراف معباري (0.701)، يليه بعد القابلية للفهم والتوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية بمتوسط حسابي (3.680) وبانحراف معباري (0.356).

كما يتضح من الجدول أن نتائج اختبار (T) كانت دالة إحصائياً، حيث إن قيمة t (Sig.) أقل من مستوى المعنوية (1%) مما يدل على ارتفاع تأثير خصائص المعلومات المحاسبية بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأبعادها الأربعة.

وقد أُخْتِبرَتْ عينة عشوائية من المصارف التجارية وقد بلغت (30) مفردة، وعينة من المراجعين الخارجيين وقد بلغت هي أيضاً (30) مفردة، وعينة من مصرف ليبيا المركزي قد بلغت أيضاً (30) مفردة، وقد وُزِعَ الاستبيان عليهم وقد استُلمت استمارات الاستبيان الموزعة بالكامل، وكانت كلها قابلة للتحليل.

2.8 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات استُخدم التحليل الإحصائي الاستدلالي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل بيانات الدراسة الميدانية، والأساليب الإحصائية المستخدمة هي:

- اختبار التوزيع الطيب يعي Kolmogorov – Smirnov لمعرفة هل البيانات تنتمي للتوزيع الطبيعي أم لا.
- معامل الثبات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha لبيان مدى الاتساق الداخلي للبيانات المكونة للمقياس التي اعتمدها الدراسة.
- اختبار (One Sample T Test) للتعرف على أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على خصائص المعلومات المحاسبية، وذلك عند مستوى دلالة (5%) ($\alpha = 5\%$) ودرجة حرية (64) ($df = 64$) وقيمة الوسط الفرضي ($\mu = 3$)، وتدل الإجابة أو الوسط الحسابي للمتغير عن الأثر الإيجابي لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على خصائص المعلومات المحاسبية إذا كانت (Sig) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha =$)

يبين الجدول رقم (2) أن اتجاهات أفراد العينة نحو أثر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأبعادها الأربعة كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لخصائص المعلومات المحاسبية (3.976) مما يعكس درجة عالية من أثر المعايير المحاسبية إعداد التقارير المالية على خصائص المعلومات المحاسبية وإجماع العينة على ذلك، كما يشير الانحراف المعياري (0.426)، أما بعد ملائمة المعلومات المحاسبية فقد حصل على أعلى متوسط حسابي مرجح (4.147) بانحراف معباري (0.519)، يليه بعد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بمتوسط حسابي (4.061) بانحراف

جدول رقم (3) إجابات أفراد العينة عن عبارات خصائص المعلومات المحاسبية

البعد	رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	(Sig)	نتيجة الاختبار
الملائمة	1	تساعد المعلومات المحاسبية وفقاً لهذه المعايير متخذي القرارات على تعزيز التوقعات الحالية واحداث تغيير فيها	3.89	0.868	8.286	**0.000	دال إحصائياً
	2	تطبيق هذه المعايير يؤدي إلى زيادة القدرة التنبؤية لمستخدمي المعلومات المحاسبية بالنتائج المستقبلية	4.31	0.610	17.272	**0.000	دال إحصائياً
	3	تزيد المعلومات المحاسبية وفقاً لهذه المعايير من درجة التأكد بما يخص بدائل القرار	4.40	0.607	18.587	**0.000	دال إحصائياً
	4	تمتاز المعلومات المحاسبية وفقاً لهذه المعايير بقدرتها على احداث تغيير في اتجاه القرار المراد اتخاذه	4.21	0.712	13.597	**0.000	دال إحصائياً
	5	تطبيق هذه المعايير يؤدي إلى التأثير في اتخاذ القرارات الاقتصادية للمستخدمين بحيث يحدث فرق في اتخاذ قراراتهم	3.94	1.102	6.864	**0.000	دال إحصائياً
	6	الإفصاحان التي تطرأ بعد تطبيق هذه المعايير تؤدي إلى إمكانية تقويم المخاطر والفرص المتوقعة	4.42	0.768	14.851	**0.000	دال إحصائياً
التشغيل الصادق	7	تعبّر المعلومات المحاسبية وفقاً لهذه المعايير بصدق عن العمليات والاحداث الاقتصادية التي قام بها المصرف	2.85	1.149	1.080	0.284	غير دال إحصائياً
	8	تشتمل التقارير المالية المعدة وفقاً لهذه المعايير على جميع المعلومات المحاسبية للمستخدمين	4.37	0.627	17.614	**0.000	دال إحصائياً
	9	تشتمل المعلومات المحاسبية وفقاً لهذه المعايير بالحيادية وعدم التحيز مما يساعد على اتخاذ قرارات سليمة	4.62	0.604	21.546	**0.000	دال إحصائياً
	10	يوفر تطبيق هذه المعايير معلومات خالية من الأخطاء	3.74	1.108	5.374	**0.000	دال إحصائياً
	11	يؤدي تطبيق هذه المعايير إلى أن تكون المعلومات المالية معبرة عن كل المعلومات الضرورية التي تؤدي إلى تفسير الاحداث الاقتصادية للمنشأة	3.83	0.945	7.089	**0.000	دال إحصائياً
القابلية للمقارنة والتحقق	12	يساعد تطبيق المعايير المحاسبية على اجراء المقارنات من اجل التقويم النسبي للأداء والمركز المالي للمصرف	4.26	0.538	18.890	**0.000	دال إحصائياً
	13	تمكن التقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية من اجراء المقارنات مع الفترات السابقة لنفس المصرف ومع المصارف الأخرى	4.52	0.589	20.842	**0.000	دال إحصائياً
	14	يؤدي تطبيق هذه المعايير إلى سهولة اجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرار الاستثمار وقرار التمويل	2.97	1.131	0.219	0.827	غير دال إحصائياً
	15	يؤدي تطبيق هذه المعايير إلى الاتساق والثبات في استخدام السياسات المحاسبية	2.85	1.265	0.980	0.331	غير دال إحصائياً
القابلية للفهم والتقويم المناسب	16	توفر المعايير الدولية تقارير مالية مفهومة من قبل مستخدميها	3.69	0.951	5.871	**0.000	دال إحصائياً
	17	يؤدي تطبيق المعايير الدولية إلى شمول التقارير المالية على كافة المعلومات المحاسبية وتجنب التفاصيل الزائدة مما يؤدي إلى سهولة فهمها وأدراك محتواها	4.37	0.675	16.360	**0.000	دال إحصائياً
	18	يؤدي تطبيق هذه المعايير إلى إنتاج معلومات تكون مفيدة في اتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في اتخاذ القرار	3.23	0.656	2.836	**0.006	دال إحصائياً

دال إحصائياً عند مستوى معنوية 1%

هي أقل متوسط حسابي من خصائص المعلومات المحاسبية.

لاختبار الفرضية الفرعية الأخيرة يوجد فروق جوهرية بين إجابات فئات المستجوبين فيما يخص أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية، استُخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way-ANOVA) لقياس الفروق.

يوضح الجدول رقم (3) تحليل لفقرات كل بعد من أبعاد خصائص المعلومات المحاسبية، وترتيبها وفقاً للمتوسط الحسابي، ويتضح من الجدول أن العبارة رقم (9) "تشتمل المعلومات المحاسبية وفقاً لهذه المعايير بالحيادية وعدم التحيز مما يساعد على اتخاذ قرارات سليمة" أعلى متوسط حسابي من خصائص المعلومات المحاسبية، بينما العبارة رقم (15) "يؤدي تطبيق هذه المعايير إلى الاتساق والثبات في استخدام السياسات المحاسبية"

جدول رقم (4)

نتائج تحليل التباين الأحادي لفئات المستجوبين

الفئة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	نتيجة الاختبار
المصرف المركزي	بين المجموعات	0.813	3	0.271	1.002	0.398	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	16.489	86	0.270			
	الإجمالي	17.302	89	—			
المصارف التجارية	بين المجموعات	1.199	3	0.400	2.110	0.108	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	11.555	86	0.189			
	الإجمالي	12.754	89	—			
المراجع الخارجي	بين المجموعات	4.723	3	1.574	3.592	0.119	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	26.737	86	0.438			
	الإجمالي	31.460	89	—			

5. الفرجاتي، عيسى رمضان وفرج، شمس الدين محمد. (2018). دوافع اعتماد معايير المحاسبة الدولية في ليبيا. مجلة دراسات محاسبية تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، العدد الأول، ربيع، الصفحات 259 - 288.

6. القضاة، ليث أكرم مفلح. (2017). أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 32 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية. مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 21، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس (ص ص 157-195)، الصفحات 157 - 195.

7. بوفرنه، فاخر مفتاح، البرغثي، عبدالمولى أدهم، والمسماري، إيهاب حمزة. (2017). تقويم الأداء المصرفي: دراسة عملية عن المصارف التجارية الليبية باستخدام CAMEL'S. مجلة جامعة بنغازي، الصفحات 50 - 73.

8. تخنوني، أمال وعقاري، مصطفى. (2017). الأبعاد الحديثة لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IFRS/IAS بين الإيجاب والسلب. مجلة دراسات لجامعة عمار تليجي الأوغط العدد 54، الجزائر.

9. جمعة، أحمد حلمي. (2015). معايير التقارير المالية الدولية-معايير المحاسبة الدولية. عمان: الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع.

10. جودة، مصطفى السيد محمود. (2015). أثر تطبيق معيار اضمحلال قيمة الأصول على جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات المستثمرين -دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

11. رزيقات، بوبكر. (2014). أثر الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية. الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IFRS - IAS - IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات -اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية -المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24 -25، نوفمبر 2004.

12. زكري، محمد أبو القاسم وأمعرف، سعاد عياش علي. (2018). أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية "دراسة تطبيقية على شركات النفط الليبية". دراسات محاسبية مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، الصفحات 314-356.

13. سالم، بدر الدين فاروق وأحمد، نصر الدين حامد. (2013). دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية. مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، العدد الأول (ص ص 48-110)، الصفحات ص ص 48 - 110.

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة SigF (لخصائص المعلومات المحاسبية وكل أبعادها أكبر من (0.05) مما يعني عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة وأبعادها التي تعزى إلى فئات الدراسة الثلاثة عند مستوى الدلالة (0.05).

9. النتائج والتوصيات:

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية، حيث تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للمعايير الدولية متخذ القرارات على تعزيز التوقعات الحالية وإحداث تغييرات فيها، كما يساعد تطبيقها على إجراء المقارنات من أجل تقويم الأداء المالي للمصارف، كما أظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق جوهرية ما بين آراء فئات الدراسة حول تطبيق المعايير. عليه توصي الدراسة بضرورة التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة، والعمل إجراء المزيد من الدراسات حول تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمعرفة ما إذا كان هناك معوقات من أجل التطبيق أم لا، ومراجعة التشريعات ودراستها لتسهيل عملية التطبيق، على مصرف ليبيا المركزي اتخاذ جميع التدابير لتسهيل عملية تطبيق هذه المعايير.

10. المراجع:

1. أبو نصار، محمد وحديدات، جمعة. (2013). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. عمان -الأردن: دار وائل للنشر.
2. الجعارات، خالد الجمال. (2012). وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية-دراسة نظرية تحليلية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 33، بغداد، العراق، الصفحات 187 - 219.
3. السيد، دالية عادل عباس. (2015). تحليل لمستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير القطاعية مع دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، السنة التاسع عشرة، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الصفحات ص ص 110 - 149.
4. العرود، شاهر فلاح. (2012). منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، القصيم، السعودية، الصفحات ص ص 179 - 220.

14. شاهين، علي عبد الله. (2005). أثر تطبيق نظام التقويم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود). مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها العدد الأول، الصفحات ص ص 1-43.
15. عبد الرحمن، محمد كمال الدين. (2013). دراسة اختبارية لقياس مدى فاعلية القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد الثالث، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الصفحات ص ص 123-165.
16. فريد، محرم فريد. (2013). أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة IAS & IFRS على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين جودة التقارير المالية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الأول، كلية التجارة بجامعة بنها، الصفحات ص ص 299-357.
17. قاسم، وليد شحاتة محمد. (2012). استخدام مدخل القيمة العادلة في تحسين شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين. القاهرة: أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة.
18. محمود، جمام ودياش، أميرة. (2016). تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والأربعون، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الصفحات ص ص 81-104.
19. يوسف، جمال علي محمد. (2016). تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على كفاءة أسواق المال دراسة تطبيقية على سوق رأس المال المصري. مجلة الفكر المحاسبي، المجلد العشرون، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الصفحات ص ص 1025-1076.
20. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2019). <https://socpa.org.sa>. تاريخ الاسترداد 2019
21. مصرف ليبيا المركزي. (2019). <https://centralbankoflibya.org>.
22. Dimitropoulos P ، Asteriou D، Kousenidis D ، & S Leventis.(2013).The impact of IFRS on accounting quality: Evidence from Greece .Advances in Accounting incorporating Advances in International Accounting. Vol 29 ،pp 108-123.
23. Hillie D ،Hodgson A &،Ngole S.(2016).IFRS and Secrecy: Assessing Accounting Value Relevance Across Africa .Journal of International Financial Management and Accounting Vol. 27. Issue 3 الصفحات 237 - 268.
24. Iatridis G.(2010).International Fainancial Reporting Standards and the quality of fainancial statement information .International Review of Fainancial Analysis. Vol 19 ،PP 193-143.
25. Jara E ،Ebrero A ،& Zapata R.(2011).Effect of international fainancial reporting standards on financial information qualty .Jornal of Financial Reporting and Accounting. Vol no 2 pp. 176-196.
26. Palea V.(2013).IAS / IFRS and financial reporting quality: Lessons from the European experience.China Journal of Accounting Research. Vol 6 ،pp 247-263.
27. Saaydah M.(2012).IFRS and Accuonting Information Quality: The Case of Jordan .Journal of Administrative and Economics Science. Vol 5 no2 ،pp 55-73.